مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ٨٣-١١٣)

# التنمية وتكوين الأطـر حول تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم في المغرب

سعيد بن سعيد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ الرباط

ضرورة تكوين الأطر، أسبقية تكوين الأطر، التخطيط لسياسة تجعل بناء الاستقلال وتحقيق التنمية مرتبطين بإعداد الأطر المغربية، تلك الشعارات حملتها ورددتها كل الحكومات المتعاقبة على إدارة البلاد منذ إعلان الاستقلال وحتى اليوم، وتكون الأطر هو أحد الأهداف التي تحددها الأحزاب الوطنية في برامجها أيا كانت اختياراتها السياسية.. وهي أيضاً الدعوة التي عمل المثقفون المغاربة على تأكيدها منذ ما قبل استقلال البلاد، يعني هذا أن الكل قد وعى أهمية إعداد الأطر المغربية كأحد السبل التي تعمل على ردم الهوة السحيقة التي تفصل بين الطموح الكبير في التحرر من الإستعمار ومن التخلف معا، وبين الواقع السيء للبلاد غداة الاستقلال. وقد كان طبيعياً، بل وضرورياً، أن تؤكد كل التصاميم الحكومية المختلفة (الثلاثية والخماسية..) هذا الربط، بين التنمية وتكوين الأطر، كاختيار جوهري وكخيط يوجه السياسة التي يتعين اتباعها من أجل تحقيق تلك الغاية. فإذا قرأنا، على سبيل المثال لا الحصر، ديباجة التصميم الثلاثي (١٩٦٥-١٩٦٧) فنحن نجده يقرر بوضوح: «عمل التصميم الخماسي ١٩٦٠-١٩٦٤ على تحديد سياسة تعليمية ترتكز على تحقيق خمسة أهداف: تعميم التعليم، تعريبه، توحيده، مغربيته، تكون الأطر. والتصميم الثلاثي الحالي يسهر على تحقيق استمرارية تلك السياسة ـ ذلك أن أهدافه واحدة بيد أن التصميم الحالي يأخذ بعين الاعتبار من جهة أخرى، تحديد القطاعات الثلاث التي تحظى بالأسبقية من أجل خلق الشروط المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وهي القطاع الفلاحي، السياحة، تكوين الأطر «التكوين المهني» (التشديد منا)[1].

كان هذا الاختيار السياسي، في الواقع، ضرورة فرضها واقع المغرب غداة الاستقلال. وواقع المغرب هو واقع البلاد التي عرفت الاستعمار مع مطلع القرن العشرين. هو واقع يتطلب أولاً تأكيد استقلال البلاد بواسطة البناء. والبناء في عالم القرن العشرين لايكون ممكنا إلا بالتخطيط للتنمية الشاملة التي لايمكنها أن تنطلق إلا متى شملت ميادين شاسعة الأطراف: من فلاحة وصناعة وبناء الطرق والسدود، وتشييد المدارس، وبناء الأحياء السكنية الصالحة، وإقامة المستشفيات، وتجهيز الموانيء.. الخ وهذه الميادين وغيرها مما هو ضروري في حاجة ماسة وعاجلة إلى الأطر العليا والمتوسطة التي تستطيع أن تسهر على تنفيذ البرامج وعلى مراقبتها من الناحية التكنولوجية. واستقلال البلاد كان يعني، ثانياً وبديهياً، ذهاب الإستعمار. والإستعمار لم يكن يستند في وجوده على القوة العسكرية وحدها، بل كان معززا بالقوة التقنية ـ يعنى بالأطر الفنية المتخصصة في دائرة الحدود المباشرة لما كان في حاجة إليه[٢]. أضف إلى ذلك أن تلك الأطر، فضلاً عن قلتها من الناحية العددية، كانت معدة كأطر كولونيالية: إذا كان تكوينها التقني يتم في المدارس العليا المتخصصة في فرنسا، فإن إعدادها العملي كان يتم في المغرب وفقا لتوجيهات الأمانة العامة واستجابة مع روح «البعثة التعليمية في المغرب» على نحو ما سنشير إليه في الفقرة اللاحقة ـ أو كما يتم في مراكز مماثلة في الجزائر أو تونس. إذن فالمغرب، باعتباره بلدا يسعى إلى الخروج من التخلف ويتطلع إلى بناء الدولة القومية الجديدة، مضطر إلى العمل على خلق وتطوير التعليم المتخصص وهو ينظر إلى تجربة الشعوب التي توجد في وضع مماثل لوضعه السياسي والاجتماعي والتي سبقته إلى الحصول على الاستقلال السياسي. وكل هذا يعني الحاجة إلى الأطر والعمل على تكوين الأطر العليا المدربة والأطر العليا المغربية أولاً وأخيراً.

والواقع أنه قد تمّ قطع خطوات كبيرة في هذا الميدان، خطوات هائلة من حيث الأعداد التي تم تكوينها، وهائلة من حيث المعطيات الاحصائية على الأقل ـ (بغض النظر عن القيمة الفعلية المرجو تحققها: من حيث تكوينها التقني وإعدادها الوطني) فإذا وقفنا عند التصميم الخماسي الحالي (١٩٨١-١٩٨٢) عند مخطط التنمية بعد مرور ربع قرن على الاستقلال السياسي للبلاد، فنحن نلمس نمواً مضطرداًفي تكوين الأطر.

فبالنسبة لبعض القطاعات على الأقل مثلما هو الشأن في القطاع الفلاحي يلاحظ بأن «برامج التكوين الذي يهدف الوصول إلى تحقيق التوفر على رقم ٣٣٨٧ من الأطر ومن أعوان التنفيذ قد تحقق بالفعل بنسبة تفوق ٩٠٪»[٣].

وخارجاً عن المجال الفلاحي وحول التكوين إجمالاً، يقرر التصميم المشار إليه بأن «عدد المسجلين في مختلف مؤسسات تكوين الأطر قد عرف تزايداً منتظماً خلال فترة التصميم الثلاثي السابقة تم بموجبها الانتقال، فيما يتعلق بأعداد الطلبة من ٥٧٠٩ طلاب في الموسم

الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ إلى ٦٤٥٢ في موسم ١٩٧٨/١٩٧٩ وإلى ٧١١٢ طالبا في موسم ١٩٧٩/١٩٨٠ وهو ما يعني زيادة تبلغ نسبتها ١٠٪». بل هو يؤكد أكثر من ذلك بأن «مؤسسات تكوين الأطر تستقبل في الوقت الراهن أعداداً من المسجلين قد تفوق ضعفاً ونصف الضعف من الأعداد التي أعدت تلك المؤسسات من أجل استقبالها»[٤] معللا ذلك بالارتفاع الحاصل في عدد حاملي شهادة الباكالوريا.

ولسنا هنا في مجال مناقشة هذه المعطيات الإحصائية ولا في معرض التساؤل حول ما إذا كانت الأعداد المتخرجة من مراكز التكوين كافية أو غير كافية، ولا على أي نحو ترتبط سياسة تكوين الأطر بالسياسة العامة للتعليم، وما إذا كانت تأخذ بعين الاعتبار النمو الديمغرافي للبلاد أو لا تأخذ به.. بل ولا نريد أن نتساءل حول ما إذا كانت الأرقام المشار إليها كفيلة بتحقيق الغرض المنشود من برنامج التنمية الشاملة التي تتوق إليها أم أنها دون ذلك. كل هذه الجوانب لا تعنينا هكذا بكيفية مباشرة. فتلك مستويات أخرى من التحليل إن أمر ذلك التكوين يعنينا على نحو آخر: يعنينا من حيث محتواه أولاً، وليس من حيث معطياته الإحصائية، ويعنينا محتواه من حيث جانب هام من جوانبه، جانب أساسي وأولي في كل برامج التنمية الوطنية.

لنقل إننا نريد النظر إلى برنامج التكوين من أجل التنمية من خلال أحد مظاهر ذلك التكوين: التكوين الذي يمكن لعلم الاجتماع أن يساهم به في إعداد أطر مغربية، أطر تمتلك القدرة على رؤية للواقع أكثر واقعية من رؤية التقني المرتبطة بالمجال الضيق لتقنيته.

نريد إذن أن نتساءل حول مكانة علم الاجتماع في برامج التكوين في مختلف مراكز تكوين الأطر في المغرب، يعني في مختلف مؤسسات التعليم العالي في المغرب. وهذا الربط بين تكوين الأطر وبين مؤسسات التعليم في المغرب ليس ربطاً اعتباطياً إنما هو تسجيل لحقيقة راهنة: ذلك أن الكليات والمعاهد المختلفة في المغرب لا تزال مصدراً أساسياً من مصادر إعداد الأطر للدولة. فإذا لم تكن تلك الكليات تحمل تلك الصفة على نحو علني بكيفية مباشرة فإنها تظل «مورداً» أساسياً أولاً لا سبيل إلى تجاهله.

إذا كان من المسلّم به عند الجميع أن مراكز تكوين الأطر تنتمي، من حيث محتواها، إلى التعليم العالي فإن ما يتعين الانتباه إليه ـ في واقع التعليم العالي في المغرب ـ هو أن مؤسسات التعليم العالي (على اختلافها) مراكز عليا لتكوين الأطر. ذلك أن خريجي كليات الآداب، والحقوق، والعلوم ـ منذ تأسيس الجامعة المغربية وحتى الآن ـ هم أساساً موظفون من موظفي الدولة يعملون على تحقيق مخططات التنمية، أكثر مما هم باحثون ودارسون متخصصون. وهو ما يعني أن صفة «الإطار» تبتلع صفة «الباحث» كلية. التساؤل حول صورة علم الاجتماع في مؤسسات التعليم العالي في المغرب (سواء كانت مراكز تكوين أو

كليات ومعاهد) هو تساؤل حول دور علم الاجتماع ومساهمته في إعداد الأطر في المغرب. إنه تساؤل حول التخطيط للتنمية في المغرب.

نتحدث في هذه الدراسة عن تقرير أكثر ما نتحدث عن بحث بالمعنى الذي نفهم به البحث المعتاد لعدد من الأسباب التي يتعين توضيحها على الصورة المختصرة الآتية. أولاً، لأن عدداً هائلاً من المعطيات الضرورية لتحقيق البحث الأكاديمي الرصين غير متوفرة لنا الآن: أغلب المراكز التي اتصلنا بها لا تتوفر ـ حتى الآن ـ على تقارير دقيقة بأنشطتها المختلفة، بما تم لها إنجازه بالفعل. هناك معطيات إحصائية فقط (أعداد الطلبة المسجلين، الطلبة المتخرجون، الأساتذة المؤطرون، المقررات..)، ولم نتمكن في الغالب من العثور على مونو غرافيات ترصيد تجربة المركز، من النوع الذي يقدم تقويماً إجمالياً للتكوين الذي يتلقاه الطلبة المنتسبون لذلك المعهد. وعلى سبيل المثال أخبرنا من تم الاتصال بهم من أساتذة «المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي» أنهم قد اجتمعوا مرة من أجل تقديم تقويم عام لتجربة المعهد منذ إنشائه وذلك في إطار ندوة نظّمها المعهد، بيد أن أعمال الجلسات لا تزال حتى الآن مدونة في محاضر لم تنشر. هذا يعني أن أسئلة من النوع التالي: ما هي العلاقة بين التكوين النظري داخل المعهد وبين الواقع العملي في الحياة المهنية؟ العلاقة بين التخطيط «المكتبي» والواقع المجتمعي ذاته؟ هي أسئلة تظل بدون أجوبة بطبيعة الحال. وثانياً لأن دراسات مماثلة هي إما منعدمة كلية أو هامشية تماماً أو مبعثرة في جرائد أو مجلات لاسبيل إلى الاهتداء إليها لانعدام المراجع الدقيقة. وثالثاً، لأن بحثاً جاداً وجدياً حول مكانة علم الاجتماع في التعليم العالي في المغرب لايمكن أن يكون ثمرة عمل فردي هو عمل لابد أن يكون مسبوقاً بتقارير أولية تقوم بتقديم المعطيات الأولية، لابد أن يشمل السؤال ميادين تعليمية متعددة ومتفرعة. أضف إلى ذلك أن السؤال لايمكن أن يكون متعلقاً بخريطة «الانتشار أو «الوجود» وإنما يلزمه أن يشمل كيف ذلك «الوجود». بمعنى أنه لابد له أن يتناول بالتحليل حصيلة الأبحاث السوسيولوجية المقدمة في كل المجالات الواسعة التي يمكن للسوسيولوجيا أن تطالها. لهذه الأسباب، ولأسباب أقل وجاهة، لايمكن أن يتعلق الأمر ببحث أكاديمي وإنما بتقرير أولي: تقرير هو حصيلة عمل مزدوج. عمل مكتبي ـ نظري، وعمل ميداني وإن كان في الواقع عملاً ميدانياً أكثر منه مكتبياً. عمل مكتبي لأننا ساءلنا وثائق وتقارير، ورجعنا في بعض الأحيان إلى بعض الدراسات النادرة. وعمل ميداني: لأننا، أمام انعدام الكثير من المعطيات المحددة المكتوبة، قمنا بسلسلة من الاتصالات مع أشخاص متعددي المشارب، اتصلنا بعدد من الأساتذة المشرفين على التكوين وكذا مسؤولين إداريين في الوزارة المشرفة على المعاهد التي تدخل في سلطة مراقبتها، وبموظفين (من الأطر الحالية) ممن كانوا ضمن الطلبة القدامى في تلك المراكز ممن يسمح لهم الفاصل الزمني بين مرحلة التكوين داخل المعهد أو المدرسة وبين المهام الراهنة التي يشغلونها كأطر مسؤولة يسمح لهم بالمساهمة في تقويم عطاء المركز أو المدرسة في ضوء الممارسة المهنية.

بيد أن الدراسة الراهنة، ولو في صورة التقرير التي نصفها بها، تظل ناقصة لأسباب نحن أول الشاعرين بها بطبيعة الحال: إذا كانت تتناول غالبية مؤ سسات التعليم العالي ومراكز التكوين في المغرب، فهي لا تقوم بفحصها كلها. فهي إذن ليست شاملة ولا تامة الإحاطة، ثم إنها تشتمل على ثغرات كبيرة في بعض الأحيان، مرجعها نقصان المعطيات الضرورية فيما نعتقد. وهي على كل حال عمل لا يتمتع بالتمهيد الضروري لأعمال مماثلة من دراسات سابقة، وذلك ما أكده لنا العديد من الزملاء الأساتذة. على كل حال تشتمل دراستنا هذه على الأقسام التالية:

١) السوسيولوجيا الاستعمارية وتكوين الكولونيالية في المغرب قبل الاستقلال.
٢) السوسيولوجيا وتكوين الأطر العليا في القطاع الفلاحي.
٣) السوسيولوجيا وتكوين أطر الإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
٤) السوسيولوجيا وأطر الاعلام.
٥) السوسيولوجيا وتكوين أطر الخدمة الاجتماعية.
٦) السوسيولوجيا وتكوين رجال الاقتصاد والقانون في المغرب.
٧) السوسيولوجيا في شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس في كلية الآداب في المغرب.

إضافة إلى خاتمة نحاول من خلالها صياغة الخلاصات الرئيسية حول الصلة بين الآفاق المختلفة للتنمية وبين مكانة ودور السوسيولوجيا في رسم تلك الآفاق.

### ١) السوسيولوجيا الاستعمارية وتكوين الأطر الكولونيالية في المغرب

من المعروف أن الاستعمار الفرنسي في المغرب، وخصوصاً في بدايته، سلك سياسة استعمارية مغايرة للسياسة التي سلكها في جهات أخرى من المناطق التي كانت خاضعة لنفوذه، بما في ذلك منطقة الشام من الوطن العربي، بل بما في ذلك تونس والجزائر أيضاً.
هذا الواقع يرجع إلى أسباب معروفة على كل حال، منها أن المغرب هو الدولة التي لم يتم الاستيلاء عليها إلا في مرحلة متأخرة بالنسبة لتونس (١٨٩٢) وللجزائر (١٨٣٠) - وهذا يعني أن ذلك الإستعمار استفاد كثيراً من التجارب التي سلكها في القطرين العربيين سواء في تونس، التي كان الحضور الاستعماري الفرنسي فيها مشابهاً من الناحية «القانونية» لاستيلائه على المغرب باعتبار نظام «الحماية» أو في الجزائر التي كان ينظر إليها باعتبارها جزءا من فرنسا ومن ثم فهي القاعدة والأساس للهيمنة والتوسع الإستعماريين في بلدان المغرب العربي خاصة وأن بنية الدولة في المغرب كانت مخالفة تكاد تكون كاملة لما كانت عليه في كل من تونس والجزائر، مما مكنه من دفع الأطماع الأوروبية الكثيرة زماناً أطول.

والسياسة الاستعمارية في المغرب تقوم على مجموعة من القواعد الدقيقة التي أختطها

الماريشال ليوطي (أول مقيم عام لفرنسا في المغرب)، والتي ظلت، لهذا السبب تحمل اسمه في الغالب وتعمل باستلهام من تعاليمه وخبرته الطويلة بالقضايا الإستعمارية التي اكتسبها في كل من الهند الصينية، ومدغشقر، ثم من الجزائر أخيراً. يقول في تقرير شهير له في سنة ١٩١٦ (أي أربع سنوات فقط بعد توقيع عقد الحماية).

«بينما وجدنا أنفسنا في الجزائر مواجهين لشتيت حقيقي من الهباء المنثور، ولحالة عديمة الكيان كان الحكم الوحيد فيها يتألف من حكم الداي التركي الذي انهار فور وصولنا، وقد وجدنا أنفسنا في المغرب ـ على عكس ذلك ـ أمام مملكة تاريخية مستقلة وغيورة على استقلالها إلى النهاية القصوى، ورافضة بإصرار لكل خضوع وعبودية، وقد كانت إلى السنوات الأخيرة ذات دور هام كدولة قائمة منتظمة، ومتوفرة على تراتيب إدارية ووظائفية، وعلى تمثيل في الخارج، وعلى هيئات اجتماعية أكثرها لايزال موجوداً بالرغم من العجز الحديث الذي طرأ على السلطة المركزية، تذكروا أن في المغرب عدداً من الشخصيات، بعدها لا تزال على قيد الحياة كانت منذ ست سنوات سفيرة المغرب المستقل في سان بيطر سبورغ، ولندن وبرلين، ومدريد وباريس يرافقها كتاب وملحقون من ذوي الثقافة العامة، وتفاوضت ندا لند مع رجال الدولة الأوربيين، وتوفرت على إدراك وتفهم للشؤون السياسية»[٥].

يفيد هذا التقرير أموراً عديدة كما كان عليه الشأن دائما في كل كتابات الماريشال ليوطي. فهو يعكس من جهة أولى نوعا من الأخلاق الارستقراطية التي كانت تفرض على الجندي الحديث بنبرة من الاحترام الواضح لمن أمكنه التغلب عليه، جاعلاً من الإشادة بمزايا المغلوب وقوته وسيلة للتغني بالقوة الذاتية التي أمكنها أن تصارع فتنتصر. كما يفيد أيضاً نوعاً من هذه الرغبة الدفينة التي يتحدث عنها بعض تراجمة ليوطي والتي تكمن في التمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤون المملكة العجيبة التي أمكن إخضاعها عن طريق دسائس وأساليب أجادها الاستعمار في القرن الماضي. ولكن هذا التقرير يفيد على وجه الخصوص ضرورة الانتباه اليقظ إلى الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد المفتوحة بهدف إتقان تطويقها والسيطرة عليها. الانتباه إلى درس الواقع بهدف استخلاص الدرس العملي منه، واستلهام السياسة المناسبة، والسياسة التي أنتهى إليها ليوطي كانت تقضي في ظاهرها بتجنب التدخل المباشر في البنيات الاجتماعية الداخلية والسعي إلى الهيمنة عليها عن طريق المحافظة عليها، بل وخلق كل الظروف المناسبة لتأكيد تلك المحافظة. كان الشعار الأثير لديه هو: المحافظة على المراتب والأشياء في أماكنها التي وجدت. تجلت السياسة في ميادين متعددة امتدت من التخطيط للمدن الجديدة أو الأحياء الأوروبية في مقابل الأحياء العتيقة[٦] إلى إنشاء «الإدارة العصرية» في مقابل «الإدارة التقليدية». كانت تلك السياسة تهدف إذن، وبذكاء فريد من نوعه، تأكيد الستاتيكية الاجتماعية وعزل البنية التقليدية عن كل تغيير اجتماعي كوسيلة ناجعة للهيمنة وإحكام السيطرة.

يتعلق الأمر بخطة محكمة وبسياسة استعمارية ماكرة تغذيها الاستفادة من الانتصارات والهزائم في المستعمرات الأخرى، ويوجهها قادة بلغ بهم الهوس بعظمة فرنسا الاستعمارية والتعطش إلى الأمجاد الذاتية التي يغلفها الحب الشوفيني لبلاد نابليون. وتحقيق سياسة مماثلة يقتضي إعداداً جيداً وخاصاً للعناصر القادرة على تنفيذها. يلزم أن تتوفر هذه العناصر على تكوين مزدوج: تكوين عسكري أو تقني فلاحي أو صناعي من جانب أول، وتكوين قراءة المعرفة الجيدة بالمغرب تاريخاً وحضارةً وواقعاً اجتماعياً، وهذا ما أدركه ليوطي، إدراكاً تاماً وكاملاً. لهذا نجده، بوضوح شديد يليق بالقائد العسكري فقط، يتوجه بالخطاب إلى مجموعة من أساتذة «معهد الدراسات المغربية العليا» وذلك في حفل تدشين هذا المعهد:

«ستكون أعمالكم، أيها السادة، هادياً لنا. ولذلك فنحن نعهد إليكم بكامل الثقة بمهمة تعريف ضباطنا الشباب الذين يرغبون في الالتحاق بمصلحة شؤون الأهالي، مهمة تعريفهم بالحياة المغربية والمشاكل التي تثيرها.

وهكذا فإنني، أيها السادة، أرى في معهد الدراسات المغربية العليا أحد الأعوان الأكثر فائدة، والأقدر على الإقناع بالسياسة الفرنسية فوق الأرض الإفريقية»[٧].

لابد إذن من إنشاء معهد، فوق التراب المغربي وقريباً من الإدارة الاستعمارية وتحت إشرافها المباشر تكون مهمته الأساسية إمداد تلك الإدارة بالأطر الكولونيالية الأكفاء. والواقع أن سياسة ليوطي، التي لم يكن إنشاء المعهد سوى إحدى ثمراتها، كانت مسبوقة بعمل «عملي» منظم ابتدأ التفكير فيه منذ نهاية القرن الماضي وشرع في التنفيذ العملي له مع مطلع القرن الحالي حيث كان ليوطي، بطبيعة الحال، على معرفة بينة به باعتباره كان أحد المشرفين المباشرين على تنفيذه انطلاقاً من مركز قيادته في الجزائر. اتخذ ذلك البرنامج تسمية ساخرة في الواقع، بيد أنها لا تزال تبعث على التفكير في دقة وحبكة الخطة الاستعمارية، حيث عرفت بنظام «البعثة العلمية في المغرب»[٨].

قد لانجد حديثاً عن هذه «البعثة العلمية» أكثر وضوحاً وصراحة من أحاديث رجل عمل في تلك البعثة زمانا ليس باليسير، إضافة إلى كونه كان من أوائل كبار أساتذة المعهد المشار إليه. هو بالتالي حديث واحد من كبار منظري السياسة الاستعمارية في المغرب وهو ميشو بيلير Michausc Bellaire حيث يقول:

«كان موضوع هذه البعثة هو البحث، في عين المكان، عن التوثيق الذي يسمح بدراسة المغرب ويسمح بإعادة تركيب التكوين ونمط العيش فيه ليس فقط بمساعدة الكتب والمسودات، وإنما أيضاً من طريق المعلومات الشفوية وبواسطة تقاليد القبائل والزوايا والعائلات. كان الأمر يتعلق منذ البداية إذن بالقيام بدراسات سوسيولوجية»[٩] (التشديد منا).

الدراسات السوسيولوجية تعني هنا، بوضوح لا مزيد عليه، التقصي والتحري اللذين يمدان الإدارة الاستعمارية بالمادة الأولية الثمينة. كان المحرك في ذلك هو شعور هذه الثلة من المفكرين والضباط والمؤرخين وبعض رجال السياسة، بهذا العمل «الوطني» الذي يسهمون فيه خدمة لمجد فرنسا. هذا العمل كان يغلفه وهم عمل الجميع على خدمته وتمتينه بكيفيات شتى: وهم القيام بمهمة تبشيرية تحضيرية تريد أن تجلو عن البلاد الصدأ الذي علق بها على مر العصور وشوه «شخصيتها الأصلية». والشخصية «الأصلية» التي كانت الأدبيات الاستعمارية تتحدث عنها هي شخصية المغرب منذ ما ينيف عن الثلاثة عشر قرناً، أي قبل دخول الإسلام إلى المغرب. هناك فرق بين بين الحديث «الرسمي» عن المغرب وتاريخه وتطوره، كما تقدمه النظرة العربية والإسلامية، وبين الحديث «الواقعي» عن البلد وعاداته وتقاليده. هذا الفرق هو ما كان ميشو بيلير يعبر عنه بوجوب التمييز بين «السوسيولوجيا الإسلامية» وهذه تعبر عن «المغرب الرسمي»، وبين «السوسيولوجيا المغربية» وهذه، وحدها تعبر عن «المغرب الحقيقي». والمغرب «الحقيقي» عند بيلير وعند نظرائه هو بطبيعة الحال المغرب كما كان الإستعمار يريد أن يكون في الحاضر وما ينبغي أن يكون «قد كان» عليه في الماضي ـ وبالتالي هو المغرب كما كان في حاجة إليه من أجل إحكام السلطة والسيطرة عليه. يمكن التماس هذا المغرب، حسب م. بيلير عند «القبائل البربرية وعلى وجه الخصوص تلك التي استطاعت منها أن تحتفظ بلغتها وعاداتها احتفاظاً كليا. إنها تلك التي استطاعت أن تظل في منجاة عن التأثير العربي وكذا عن التأثير المخزن [= الحكومة والدولة معاً]، وهي التي لم ينفذ الإسلام إليها إلا بواسطة الزوايا والربط وعن طريق أشياخ القبيلة فكان إسلامها إسلاماً سطحياً ظاهرياً»[٢٠]. وهو يدعو في ذلك، وبإلحاح شديد، إلى الاستفادة في هذا الصدد مما أمكن التوصل إليه من دراسة المجتمع الجزائري حيث أمكن التوصل إلى التأكد من وجود عادات ومؤسسات وممارسات سابقة على قدوم الإسلام والعرب معاً عند «القبائل». والواقع أن «العنصر البربري» سيشكل، من جهة أولى، قوام السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب، وسيكون مادة أثيرة للعمل والبحث والتأمل عند رجال «الأثنوغرافيا الفرنسية» بل ويكاد يكون الموضوع الوحيد لعلم الاجتماع الكولونيالي في المغرب، من جهة ثانية. سيقوم في تاريخ المغرب المعاصر، وفي تاريخ الاستعمار الفرنسي، نوع من التضافر الغريب والعجيب المثال بين عمل الاستعمار وممارسة علم الاجتماع. إذا كان الأول هو الذي يوجه الثاني ويقوده باسم مجد فرنسا مثلا، فإن الثاني استطاع أن يمدّ الأول بالعديد من الأسلحة الخطيرة الفتاكة.

القول إذن بوجود عناصر أصلية، هي العماد الأساسي للبلاد، في مقابل عناصر دخيلة نازحة، ثم القول، إضافة إلى ذلك، إن ما حمله هؤلاء النازحون الدخلاء من عقيدة دينية في غلاف عربي، لم يكن ليمس العادات والأعراف والتقاليد في أصلها، هو قول يغذي ما

عرف بـ «السياسة البربرية»، ويمدها بما كانت في حاجة إليه من السند الإيديولوجي ومن «التفسير العلمي». ذلك هو المغزى الأيديولوجي للبحث عن «الأصالة»، وذلك هو سر الاهتمام بمختلف مظاهر الثقافة الشفوية، والإقبال على دراسة «اللغة» البربرية التي ليست في واقعها سوى لهجات إقليمية لم ترق في يوم من الأيام إلى مستوى التعبير الكتابي وحيث كانت اللغة العربية هي السجل والضابط لمختلف العقود إضافة إلى «الكلمة»، أي الوعد العلني على رؤوس الأشهاد. كذلك لايمكن النظر إلى الاهتمام ببعض مظاهر السلوك الجماعي والإعلاء من جانب الممارسة التي تكشف عن التخلف والانحطاط، وإبرازها على العكس من ذلك في صورة بقايا ترجع إلى العهد البيزنطي (أي إلى خمسة عشر قرنا من قبل)، بقايا تكشف بالضبط عن «أصالة» وعمق، لا يمكن تفسير هذا الاهتمام في معزل عن «السياسة البربرية» التي اختطها الإستعمار، والتي كانت «السوسيولوجيا المغربية» هي التجسيد العملي لها، والتعبير الأيديولوجي عن مطامحها الخفية.

إن نموذج المغرب، أيام الاستعمار الفرنسي، يخلق عند عالم الاجتماع العربي اليوم فرصة ثمينة للتفكير في هذه العلاقة الوطيدة التي تقوم في تاريخ الجماعة البشرية المعاصرة، بين التخطيط السياسي وبين العمل «السوسيولوجي». كما أن هنالك درساً كبيراً للحكومات العربية يمكن استخلاصه من ذلك، وهو أن الإستعمار الفرنسي أدرك أهمية وخطورة علم الاجتماع في كل تخطيط ناجح، في حين أن تلك الحكومات لا تزال، في الأغلب الأعم، دون ذلك الإدراك. تم ذلك للاستعمار وعلم الاجتماع لايزال يخطو خطواته الأولى، في حين أن الواقع هو أن المجتمعات العربية تعاصر تقدماً وتطوراً هائلاً لعلم الاجتماع في مختلف فروعه وميادين تطبيقاته.

**٢) السوسيولوجيا وتكوين الأطر العليا في القطاع الفلاحي:**

يتوفر القطاع الفلاحي في المغرب على عدد من المدارس ومراكز التكوين التي تعمل على إعداد الأطر العليا والمتوسطة، إضافة إلى المساعدين التقنيين وأعوان التنفيذ. توجد هذه المراكز في مناطق مختلفة من المغرب (الرباط، سلا، مكناس، أكادير...) وتسعى إلى تكوين خبراء وتقنيين بهدف تغطية الحاجات المتنوعة لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي في مجالات متنوعة: مهندسين فلاحين، وأطباء بياطرة، وفنيين في غراسة البساتين رعاية شؤون الغابة وتقنيين للعمل في مصالح المحافظة العقارية (مصلحة تعيين الفواصل والحدود بين الأملاك العقارية) أو ما شابه ذلك. بيد أن صفة مركز تكوين الأطر على نحو ما تحدثنا عنه سابقاً ـ تنطبق أساساً على المدرسة الوطنية الفلاحية، وعلى معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

يعمل هذا المعهد على تكوين أطر القطاع الفلاحي منذ خمس عشرة سنة استطاع أن يسهم فيها بالفعل في إعداد أطر مغربية وأخرى عربية وأفريقية تنتمي إلى بلدان مختلفة (على

سبيل المثال: بلغت في ١٩٧٨ وحدها ١٥ بلدا أفريقيا وعربيا) وحتى نكون فكرة تقديرية عن نشاط المعهد من حيث الأعداد المتخرجة منه نذكر بأن المتخرجين وصلوا سنة ١٩٧٨ إلى ٧ أفواج مهندس دولة في الزراعة، ثلاثة أفواج من الدكاترة البياطرة، ٥ أفواج من مهندسي التطبيق في شعبة الأشغال القروية والأشغال الطبوغرافية، ٣ أفواج في شعبة الصناعات الغذائية، ٣ أفواج من المساعدين التقنيين المتخصصين في الخبز[١١].

وإذا كان معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة يمتلك القدرة على تخريج أطر في كل المجالات المشار إليها أعلاه فإنه تجدر الإشارة إلى أن المعهد يتوفر على إمكانات هائلة لا نعتقد أن أي واحد من المعاهد الأخرى والكليات يتوفر على مثلها؛ بنايات عصرية كبيرة ومرافق صحية كافية وظروف جد مناسبة للعمل والإنتاج: قاعات كافية للتدريس وأخرى للمطالعة، مكاتب شخصية للأساتذة... ووسائل النقل: سيارات وحافلات، إن المعهد بالجملة لايعرف الكثير من المشاكل التي تعرفها مؤسسات التعليم العالي: سواء تعلق الأمر بالتأطير أو بالتجهير أو بالوسائل الأخرى الضرورية للعمل والإنتاج.

يتلقى طلبة المعهد تكويناً فنياً بحسب الشعب التي ينتمون إليها، إضافة إلى مواد العلوم الإنسانية من جغرافية واقتصاد وقانون وسوسيولوجيا. بيد أن تدريس هذه المواد لايكون مجتمعاً إلا بالنسبة لبعض الشعب دون غيرها، فإذا كان علم الاجتماع يوجد بنسبة مئوية جيدة في شعبة الزراعة والبيطرة، فإنه يقل في شعبة غراسة البساتين ويختفي كلية في شعبة الأشغال الطوبوغرافية، في حين أن المواد القانونية والاقتصادية توجد في مختلف شعب المعهد، ثم إن تدريس هذه المواد المشار إليها لايتم عبر حصة أسبوعية أو نصف شهرية وإنما في صورة عدد إجمالي من الساعات، «يتفاوت بين ١٠ ساعات و ٣٠ ساعة بالنسبة للدروس ذات الطابع العام وينخفض إلى ٨ بل وإلى ٤ ساعات بالنسبة للدروس ذات الطابع التخصصي[١٢]. بيد أن هذه المواد تكون حاضرة في مختلف التداريب التي ينظمها المعهد على نحو ما سنتبين ذلك.

أما فيما يتعلق بتدريس علم الاجتماع (الآن وقد تعرفنا نسبياً على الإطار الذي يتم فيه) فإننا نستطيع الحديث عن ذلك التدريس في مستويين: مستوى مباشر، ومستوى غير مباشر.

١) المستوى المباشر: نقصد به الدروس النظرية التي يتلقاها الطلبة وهي تتناول أربع مواد موزعة حسب الجدول التالي:

| المـــادة | عدد الساعات سنويا | الســـنة والشعبـة |
|---|---|---|
| علم الاجتماع المغربي | ١٥ | السنة الثالثة ـ شعبة الزراعة والبيطرة |
| علم الاجتماع التنمية | ١٠ | السنة الرابعة ـ شعبة الزراعة والبيطرة |
| علم الاجتماع القروي | ٣٠ | السنة الثانية ـ شعبة الزراعة والبيطرة |
| الميتودولوجيا | ٢٥ | الثالثة ـ زراعة البساتين |
| | ٢٠ | السنة الثانية ـ الزراعة والبيطرة |

٢) المستوى غير المباشر: ونقصد به «حضور» علم الاجتماع في التداريب التي ينظمها المعهد. «تدخل السوسيولوجيا في كل التداريب التي ينظمها المعهد ـ أيا كانت طبيعة تلك التداريب» كما عبّر لنا عن ذلك أحد الزملاء من أساتذة المعهد في مقابلة مطولة.[١٣]. ويعتبر التدريب مكملاً ضرورياً للتكوين الذي يتلقاه الطالب داخل المعهد لأنه، كما تشرح ذلك الوثيقة الصادرة عن المعهد: «المناسبة الوحيدة التي تقدم للطالب لكي يكون في اتصال مباشر مع الوسط القروي، وعلى وجه التحديد مع إطار الإنتاج الزراعي الملموس (٠٠٠) لحظة التكوين الحاسمة: تلك التي يمكن فيها مجابهة الواقع مع الحكم، في الوقت ذاته، على الكفاءات الذاتية للطلبة وعلى مدى مطابقة التكوين للأهداف التي ينشد تحقيقها ذلك التكوين»[١٤]. أثناء فترة التدريب يتحول أساتذة المعهد، وأساتذة العلوم الإنسانية أساساً، إلى مستشارين يكون في الإمكان الرجوع إليهم، ولعل أساتذة علم الاجتماع على وجه أخص يتحولون إل خبراء في أكثر الشؤون تعقيداً على وجه الإطلاق: شؤون العلاقات الإنسانية، حيث يطرح الاتصال المباشر بين الطالب ـ المهندس، وبين عموم الفلاحين عشرات من الأسئلة العسيرة والمتشابكة.

ولعل الملاحظة الأولى البارزة، فيما يتعلق بتدريس علم الاجتماع في هذا المعهد، هي هذا التناقض الصارخ بين هزالة التكوين النظري وبين الدور الذي يتعين على علم الاجتماع القيام به أثناء التدريب. من البديهي أن التعريف، مجرد التعريف بمجال علم اجتماع التنمية أو بعلم الاجتماع القروي، أو بعلم الاجتماع الخاص ببلد له الخصوصيات التي يحملها بلد مثل المغرب، يقتضي أولاً الحديث عن علم الاجتماع اجمالاً: مجالاته ونظرياته الكبرى وصلته بالعلوم الأخرى. ثم هو يتطلب ثانياً الحديث عن المشكلات المتنوعة التي يعاجلها كل واحد من فروع علم الإجتماع المذكورة. ذلك أن الطلبة الذين يقصدون معاهد عليا مماثلة

هم من حملة الباكالوريا في شعب العلوم الرياضية أو العلوم التجريبية، أو الرياضية والتقنية. فإذا عرفنا أن الحصة المخصصة لدرس الفلسفة في هذه الشعب تتراوح بين صفر ساعة وساعتين أسبوعياً، ولمدة سنتين فحسب، وعرفنا أن هذه المادة لا تعتبر مادة أساسية في أعين الطلبة (بحكم المعامل المخصص لها) وانتبهنا إلى أن مقرر الفلسفة يشمل (الفلسفة الإسلامية)، الفلسفة الغربية أو العامة، المنطق وعلم النفس، علم الاجتماع) فإننا سندرك مدى ما يتوفر عليه هؤلاء التلاميذ من زاد في الموضوع: إنه لا يعدو ذكرى باهتة لدرس «ثانوي» تلقاه منذ سنتين أو ثلاث سنوات.

إن معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة يتوفر على ثلة من خيرة أساتذة علم الاجتماع في المغرب: من حيث التكوين العالي الذي يتمتعون به، من حيث النشاط الفكري الذي يسهمون به في بعض المجلات المتخصصة، بيد أن إشعاعهم لايستطيع أن يكون كافياً أو مؤثرا ضمن المعطيات المذكورة.

لقد كان المفروض أن يلعب علم الاجتماع دوراً أكثر إيجابية وفعالية في تكوين أطر القطاع الفلاحي ـ أكبر القطاعات وأكثرها خطورة في بلد زراعي مثل المغرب ـ ولكن الواقع غير ذلك.

**٣) السوسيولوجيا وأطر الاعلام: المعهد العالي للصحافة:**

تتحدد مهام المعهد العالي للصحافة في مرسوم وزاري على النحو التالي: مصلحة تابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالاعلام (٠٠٠) يهدف المعهد إلى تكوين الأطر العليا في ميدان الصحافة المدعوة للعمل بالإدارات العمومية أو المؤسسات العمومية أو الشبيهة بالعمومية وبالقطاع الخاص (٠٠٠) يشتمل المعهد العالي للصحافة على طور لتكوين الصحافيين تستغرق مدته أربع سنوات في جميع فروع تخصص الصحافة «المكتوبة والناطقة والسمعية ـ والبصرية»[١٥]. وتتوضح تلك المهام، بكيفية أخرى، في تقرير صادر عن المعهد حول التخطيط للتصميم الخماسي الحالي (١٩٨١/١٩٨٥) «إن المهمة التي يضطلع بها المعهد تنحصر في تكوين أطر الإعلام لتلبية حاجيات أجهزة أمن الدولة فيما يتعلق بالصحافة على مستوى الادارات المركزية والجماعات المحلية من جهة ولتدعيم البعثات الدبلوماسية المغربية من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذه الرؤية يمكن اعتبار المرافق الرئيسية هي (الإذاعة والتلفزة المغربية، ووكالة المغرب العربي للأنباء، ووزارة الإعلام، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، والجرائد اليومية)»[١٦].

يتعلق الأمر بإعداد أطر في الإعلام قادرة على العمل والعطاء في الميادين المتنوعة المشار إليها. والإعلام ـ كما هو معروف ـ يلعب أدواراً أولى، أدواراً خطيرة في كل هذه الواجهات:

في شؤون الجماعات المحلية، يعني المناطق الجهوية القروية والحضرية. وفي أنشطة البعثات الدبلوماسية في الخارج: يعني فيما هو تعبير عن البلاد وتعريف بها. ولذلك كان النشاط الإعلامي في كل السفارات والبعثات نشاطاً كبير الأهمية، أضف إلى ذلك المشاركة الفعالة في أدوات الاتصال، في وسائل الإعلام التي يطال مفعولها الناس. في البادية والحاضرة في السهل والجبل، في الليل والنهار. ويبلغ تأثيرها مَدى بعيدا في الشباب والشيوخ على السواء. في النساء والرجال، في المتعلمين وفي الأميين بسبب ذيوع أجهزة الأعلام وسهولة انتشارها. إن الأعلام في كلمة واحدة، سلاح خطير في معركة التنمية: إنه لايكتفي بالتعريف بسياسة البلد وبالدعاية لها، ولكنه يبلغ النفوس والعقول، لهذه الأسباب كلها كانت سوسيولوجيا الأعلام فرعا من أشد فروع علم الاجتماع فعالية وتأثيرا.

أي تكـوين يتلقاه المعهد العالي للصحافة مما يسمح بتخريج أطر قادرة على تحمل مسؤوليات من النوع المشار إليه أعلاه؟ هل نستطيع القول بأن ذلك التكوين يسمح للطالب بفهم الواقع في غناه وحيويته؟.

وماذا عن علم الاجتماع: هل يلعب الدور المنتظر منه في تكوين مماثل؟

لانملك في هذا التقرير الوصفي الإجابة عن أسئلة مماثلة، ونحن لا نستطيع ـ على وجه التحديد ـ الإجابة عن السؤالين الأولين على الأقل وذلك للأسباب التي أشرنا إليها في تمهيدنا لهذه الدراسة، بيد أننا نستطيع أن نجزم، في جملة واحدة تقريباً، بأن «حضور» علم الاجتماع في مرحلة التكوين حضور قليل الأهمية ومحدود الفعالية.

١) يتلقى الطالب ثلاثة دروس في علم الاجتماع: درس في السنة الأولى، ودرسين في السنة الثالثة فقط.

أ ـ الدرس الأول: هو، مدخل لدراسة علم الاجتماع ومنهجية العلوم الاجتماعية وحصته الزمانية ساعة ونصف الساعة اسبوعياً.

ب ـ الدرس الثاني: سوسيولوجيا الأعلام وحصته الزمانية ساعتان في الأسبوع.

ج ـ الدرس الثالث: وسائل الإتصال والتنمية في المغرب، وحصته الزمانية ساعة واحدة في الاسبوع.

يعني هذا بالنسبة العددية ٦٢٥/١١٥ في السنة الأولى،

٢٨,٥/٣ في السنة الثالثة.

من حيث الساعات الإجمالية: ٤,٥/ ١٠٥ (حوالي ٥٪ من مجموع ساعات التكوين).

٢) تؤكد لنا المعطيات المذكورة أعلاه ما وصفنا به تدريس علم الاجتماع في المعهد العالي للصحافة من حيث كونه قليل الأهمية ومحدود الفعالية، قليل الأهمية: لأنه من نافلة القول أن نقرر بأن تدريس علم الاجتماع بنسبة ٥٪ للأطر يؤصل من ورائها كل تلك المردودية التي يتحدث عنها التقرير الصادر عن المعهد وذلك متى كنا مقتنعين بأهمية وإيجابية علم الاجتماع

في معركة التنمية وفي تكوين الأطر القادرة على خوض تلك المعركة. ومحدود الأهمية: للأسباب البديهية التي تقدمها هذه المعطيات والتي نعتقد أننا قدمنا شروحاً لها خلال حديثنا في القسم السابق (تكوين الأطر العليا للقطاع الفلاحي) كيف يمكنك أن تقبل على دراسة فرع كبير من فروع علم الاجتماع دون أن يكون لك إلمام كاف بالاشكالات والقضايا التي يثيرها علم الاجتماع في كليته وفي علاقاته مع العلوم الإنسانية الأخرى؟ تاريخه، كبريات نظرياته ومدارسه الخ؟.. ماذا عسى أن يدرس الأستاذ خلال ساعة أسبوعية واحدة تخصص لموضوع مزدوج، وسائل الاتصال (هذا المجال الواسع من مجالات علم الاجتماع) والتنمية في المغرب (بكل المشكلات والقضايا المعقدة والمتشابكة التي يطرحها هذا الموضوع)[١٧].

**٤) السوسيولوجيا وتكوين أطر الإحصاء والاقتصاد التطبيقي:**

يقدم لنا تدريس علم الاجتماع في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي صورة سلبية أخرى لمشاركة علم الاجتماع في معركة التنمية في مجال تكوين أطر التخطيط، بل ربما جاز القول بأن «حضور» علم الاجتماع ودوره في تكوين هذه الأطر هو أكثر الأدوار سلبية فيما يتعلق بصورة تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب. مرة أخرى نقول بأنه من المفروض أن يكون الوضع غير ذلك في معهد مماثل، ولكن الواقع الحالي مخيب للآمال. ماهو المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي؟ ماهي الأهداف المتوخاه من إنشائه؟ وما هي الأسباب التي تحملنا على القول بأن، علم الإجتماع في هذا المعهد ربما كان من أكثر صور علم الاجتماع سلبية في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب؟

تأسس المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي سنة ١٩٦٧ ليحلّ محلّ مركز «تكوين مهندسي الأشغال الإحصائية» الذي أسس سنة ١٩٦١. كان هذا المركز الثاني يهدف إلى تكوين أطر في الإحصاء التطبيقي (تحمل صفة مهندس) وإلى تكوين مساعدين تقنيين. يختار الأولون من بين حملة البكالوريا والآخرون من مستوى دون ذلك. وأصبح المعهد (في صورته الحالية) يهدف إلى تكوين أطر عليا (سلك المهندسين التطبيقيين في الإحصاء، سلك المهندسين المحليين) تستغرق مدة التكوين أربع سنوات (يشترط في الإحصاء، سلك المهندسين المحليين). تستغرق مدة التكوين أربع سنوات (يشترط في ولوج السلكين: اجتياز المباراة إضافة إلى التوفر على شهادة البكالوريا في إحدى الشعب العلمية). وتكوين أطر متوسطة تحمل عند التخرج صفة مساعد تقني في الإحصاء (ويشترط ولوج هذا السلك: مستوى السنة النهائية الثانوية في إحدى الشعب العلمية إضافة إلى اجتياز المباراة). ومنذ سنة ١٩٧٤ أحدث سلك خاص لتكوين (الأطر العليا المؤهلة يلجه (بعد اجتياز المباراة) المهندسون التطبيقيون أو الحاملون لشهادة الإجازة العلمية ممن مارسوا العمل بالقطاع المهني مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويحمل المتخرجون من هذا السلك صفة (مهندس إحصائي اقتصادي).

أما فكرة إحداث المعهد فترجع إلى هذا الإكتشاف الكبير الذي افتتحنا دراستنا بالإشارة إليه والذي واجه أول تصميم خماسي في المغرب (١٩٦٠/١٩٦٤) وهو: قلة المعلومات اللازم توفرها من أجل التخطيط، بل وانعدامها كلية في بعض الأحيان. وعشية التهيؤ للإحصاء العام للسكنى سنة ١٩٦٠ تبينت هذه الحاجة التي سيؤكدها التصميم المشار إليه. الحاجة إلى تكوين أطر قادرة على تحقيق مجموعة من الأهداف. القيام بأبحاث ميدانية في مجال الإحصاء والإقتصاد التطبيقي. تحليل تلك الأبحاث وتسخيرها لخدمة تصور عام (= مخطط التنمية).

ولكن المعهد لايريد أن يكون مركزاً لتكوين الأطر فحسب، بعد مضي كل هذه السنوات على إنشائه (١٨). نقرأ في الكتيب الصادر عن كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية (وهي السلطة الحكومية التي ينتمي إليها المعهد): «مهمة المعهد هي تكوين الأطر لكنه يرتقب أن تعطي للمعهد مهمة واضحة ألا وهي البحث لخدمة التخطيط والتنمية الوطنية (. . .) البحث العلمي بشكل أوجب الواجبات بالنسبة لتعليم عال جيد. زيادة على ذلك فإن ارتباط المعهد بالسلطة المكلفة بالتخطيط يعطي للبحث معنى واضحاً متجهاً نحو المساهمة في التنمية الوطنية»[١٩].

إذا ما أخذنا بعين الإعتبار هذه المهام المتعددة للمعهد الوطني للإحصاء التطبيقي: كونه في الوقت ذاته مدرسة لتكوين الأطر العليا والمتوسطة في مجال التخطيط ومركزاً للإسهام في مجال التخطيط والتنمية الوطنية من جهة أولى، وانتبهنا إلى هذه الصلة الضرورية التي تقوم بين التخطيط من أجل التنمية وبين ضرورة المعرفة الجيدة بالواقع الذي نريد أن نخطط له من جهة ثانية، وسلمنا من جهة ثالثة بصلاحية الأطروحة التي تقضي بإقرار الدور الإيجابي والفعال الذي تستطيع السوسيولوجيا أن تلعبه، على السواء، في تكوين الأطر وفي خطط التنمية، فإننا نتبين الأسباب التي تحملنا على الحكم بالحضور السلبي لعلم الاجتماع إذا ما اكتفينا بمجرد النظر إلى تدريس علم الاجتماع في مختلف أسلاك المعهد.

١) ابتداء من السنة الثالثة، وبالنسبة للطلبة المهندسين في تخصص الإحصاء التطبيقي فقط، وفي الفصل الدراسي الثالث فحسب، (= ٣ أشهر تقريبا، دون أخذ العطل بعين الاعتبار طبعا) تخصص ثلاث ساعات أسبوعية لدرسين كبيرين.

أ ـ تمهيد إلى المشكلات النظرية الخاصة بالسوسيولوجيا العامة (ساعة واحدة).

ب ـ المشكلات الاجتماعية المطروحة أمام المخططين (ساعتان).

٢) يخصص فصل دراسي مماثل للطلبة المهندسين المحللين لدرس عام على الأستاذ أن يجتهد فيه حتى يجمع بين علم النفس وعلم الاجتماع (لا نقصد به موضوع علم النفس الاجتماعي).

٣) يتوفر طلبة سلك المساعدين التقنيين على درس سنوي في علم الاجتماع، حصته الأسبوعية ثلاث ساعات.

**٥) السوسيولوجيا وتكوين أطر الخدمة الاجتماعية:**

كل المؤسسات والمعاهد التي تحدثنا عنها سابقاً توجد بصورة فعلية منذ عشر سنوات على الأقل (أو هي تحوير لصورة موجودة من قبل)، وكلها عملت على تخريج أفواج عديدة من الأطر العليا المهيأة للعمل في الميادين التي حددت لها. ولكل منها قانونه الخاص المنظم لإنشائه والمحدد لنظام الدروس والامتحانات، والمصادق عليه من طرف الدولة، فهو صادر في الجريدة الرسمية التي تخبر بقرارات الدولة وإعلاناتها. وإذن يمكن الحديث بصددها عن حصيلة العمل، أو يمكن تقديم وصف كاف لطبيعة التكوين مما يمكن أن يكون بدوره مادة لدراسات متنوعة أو تمهيداً لها على الأقل. ولكن الحال بالنسبة للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي في المغرب (طنجة) هو غير ذلك تماماً. فهذا المعهد لا يزال في سنته الثانية فحسب، وعمليا لم يمر على إنشائه عام واحد بعد، لأن الدراسة لم تبتدىء إلا في شهر ديسمبر ١٩٨١. بل إن أحد أقسامه وهو قسم التكوين المستمر يعمل منذ شهور قليلة فحسب (إبريل ١٩٨٢) والقانون المنظم لإنشائه لايزال بعد في صورة مشروع لم تتم المصادقة الرسمية عليه فلم يصدر حتى الآن في الجريدة الرسمية. ولكن إنشاء المعهد الوطني للعمل الاجتماعي هو أحد المنجزات التي يتوخى التصميم الخماسي الحالي (١٩٨١/١٩٨٥) تحقيقها.

واضح أننا لا نستطيع أن نتحدث لا عن حصيلة التكوين في المعهد ولا أن نصفه وصفاً حقيقياً. لماذا إذن الوقوف عند النقطة؟ لسببين اثنين:

أولهما مبدئي، وثانيهما للتاريخ والذكرى. مبدئي لأنه لايمكننا في دراسة مماثلة، أن نتجاهل وجود مؤسسة تتعلق بالحياة الاجتماعية فيكون حديثنا من باب الترحيب والتحية الواجبين لهذا المولود الجديد. وللتاريخ والذكرى، لأنه من الواجب كذلك أن نسجل هنا طموح المعهد ليلة تكوينه وأن نشير إلى الأهداف التي يتوخى إنجازها كمشاركة منه في التخطيط لتنمية متوازنة.

يحدد أحد فصول مشروع قانون المعهد مدة الدراسة «بسلك تكوين مرشدي الشؤون الاجتماعية سنتان، ومدة الدراسة بسلك التكوين، في إدارة الشؤون الاجتماعية، بعد إنشائه، أربع سنوات[٢٠]» وتقدم لنا مذكرة تفصيلية (مشروع مرسوم متعلق بإنشاء المعهد) الأهداف المتوخاة من كل واحد من السلكين. فسلك الأطر الاجتماعية المتخصصة أو سلك إدارة الشؤون الاجتماعية بهدف تكوين أطر «ذات تكوين يمكنها من ممارسة الأنشطة الفكرية فتكون تلك الأطر بذلك قادرة على القيام بدراسات وأبحاث وذلك باستخدام معارف ومناهج علمية من أجل حل مختلف المشاكل التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون قادرة على تسيير مجموعة من الأنشطة النوعية داخل مؤسسة ذات صفة اجتماعية، «وسلك مرشدي الشؤون الاجتماعية» كونه مكلفاً بالمساعدة الاجتماعية وبالحماية الاجتماعية، وذلك بمساعدته

للأفراد وللعائلات على التغلب على مشاكلها»[٢١]. وإذن فأطر عليا وأخرى متوسطة. وهناك مذكرة توضيحية حول تأطير التكوين كما يلزمه أن يكون: تشير أولاً، إلى أن هذه المؤسسة معهد وليست كلية، ومن ثم فإنه يتعين الإلحاح على الطابع العملي أكثر من الاكتفاء بالطابع النظري وجعل الدروس عروضاً ومناقشات لأعداد قليلة لايلزمها أن تتعدى ٢٥ فرداً... الخ[٢٢]. ولا نريد أن تفوتنا الفرصة للتأكيد على قيمة الوثيقة المشار إليها آنفاً (مشروع مرسوم متعلق بإنشاء المعهد الوطني للعمل الاجتماعي)، قيمتها من حيث فهمها الذكي لمعنى التنمية كتغيير يجعل من الإنسان غاية، وكعمل متضافر يكون فيه الاجتماعي مكملاً للاقتصادي ومدعماً له. وثانياً، من حيث إشارتها إلى غياب سياسة إجمالية في العمل الاجتماعي في المغرب، وإلى صورة تكوين الأطر الأكفاء كبديل عن السياسة المتبعة حتى الآن، والتي تقضي بالاعتماد على التطوع وعلى المبادرة التي كثيرا ما يقبل عليها أشخاص لا يتوفرون على الكفاءات الضرورية للعمل الذي يتصدون له. نؤكد على قيمة هذه الوثيقة كشهادة تاريخية قد تكون لها قيمتها مستقبلاً، عند الحديث عن حصيلة التكوين في المعهد: بين الآمال المعقودة عليه وبين حقيقة الأطر التي عمل على تكوينها[٢٣].

**٦) السوسيولوجيا وتكوين رجال الاقتصاد والقانون في المغرب:**

لا تعتبر الكليات، في التشريع المغربي، مؤسسات لتكوين الأطر وإنما هي مراكز للبحث والدراسة الجامعية. لذلك يتحدث كثيراً عن هذا الاختلاف بين الكليات من جهة والمعاهد والمدارس العليا من جهة أخرى. والواقع أن هذا الحكم ينطلق من تصور للأمور كما ينبغي أن تكون أكثر مما هو ينطلق من قراءة الواقع القائم، على نحو ما سنرى في القسم المقبل عند الحديث عن تدريس علم الاجتماع في كلية الآداب، وأيضاً على نحو ما يتبين لنا إلى حد ما في هذا الحديث عن كلية الحقوق: مؤسسة تكوين رجال الاقتصاد والقانون أو تكوين أطر الدولة في عدد كبير من قطاعاتها.

عملت كلية الحقوق بالفعل على تخريج أعداد هائلة من حملة الإجازة في التخصصات الثلاثة: العلوم القانونية، العلوم السياسية، العلوم الاقتصادية، وذلك منذ ما يعادل الآن ربع قرن كامل، ولا شك أن العديد منهم، بعد أن تلقى تكوينه في الكلية، يعمل في قطاع المحاماة أو البنوك أو بعض الشركات.. ولكن الواقع أن أعداداً أخرى تناهز عدة أضعاف تعمل في قطاعات الدولة المختلفة في قطاع العدل المصالح ال تابعة له مثل القضاء، وقطاع الداخلية، مثل الشرطة. وقطاع الخارجية، مـوالمصالح التابعة ثات في الخارج. وقطاعات الوزارات الأخرى التي تشغل أعداداً هائلة من رجال القانون والاقتصاد ممن تلقوا تكوينهم في كلية الحقوق والتحقوا بالعمل مباشرة، أو بعد اجتياز مباراة توظيف، إن الدولة هي المشغل الأول لهم وهي تشغلهم كأطر فنية تقوم بتغطية حاجياتها في ميادين كبيرة.

لهذا السبب نقول إن كلية الحقوق ـ إجمالاً ـ تعمل على تكوين الأطر، أو أن لها على الأقل هذه الصفة المزدوجة التي تجمع بين الكلية التي تخول التكوين الأكاديمي النظري والمؤسسات العليا التي تسهر على تكوين الأطر الموجهة نحو العمل. لهذا السبب نريد أن نتحدث في هذا السياق، عن كلية الحقوق وعن تدريس علم الاجتماع فيها، أو على الأقل نوعية «حضوره» في حدود هذا التكوين.

تجدر الإشارة أولا إلى أن التسمية الكاملة لكلية الحقوق في المغرب هي: «كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية». والتسمية ـ كما نلاحظ ـ تعكس تصوراً ما لارتباط علم الاجتماع بالاقتصاد وبالحقوق. لذلك كان تخصيص درس تمهيدي في علم الاجتماع بشكل ثابت في كل المقررات السابقة التي عرفتها الكلية ـ وأيا كانت النتيجة التي يمكن الانتهاء إليها بعد تصفحنا لنظام الدراسة الحالي ـ فيما يتعلق بتدريس علم الاجتماع فإن الملاحظة البارزة، هي أن التدريس عرف تزايداً كمّيا لابأس به في مجمله (بغض النظر عن كيفية التدريس طبعاً). لنتصفح القانون الحالي المنظم للدراسة في كليات الحقوق بالمغرب[٢٤]، نقرأ في الفصل الثالث المنظم للإجازة في الحقوق: تستغرق مدة الدراسة من أجل الحصول على شهادة الإجازة أربع سنوات موزعة في سلكين يشتمل كل واحد منهما على سنتين: يهدف السلك الأول من التدريس تمهيد الطالب إلى التعرف على التفكير وإعطائه ثقافة عامة في المادة القانونية، وإتمام تكوينه الأساسي في العلوم الاجتماعية ثم تهيئته تدريجياً إلى مستوى دراسات السلك الثاني (. . .)، ويهدف السلك الثاني إلى إتمام وتعميق التكوين الذي تلقاه في السلك الأول».

١) في السلك الأول المشار إليه، وفي السنة الأولى فقط نجد مادة «اجتماعية» هي: «تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية». المدة الزمنية المخصصة لها هي ساعتان من بين ثماني عشرة ساعة ١٨/٢ توزع إضافة إلى المواد المشار إليها إلى ٧ مواد قانونية واقتصادية.

٢) في السلك الثاني في تخصص القانون العام ـ واختيار العلوم السياسية (لأن هناك القانون الخاص وبداخله اختيارات أخرى). نجد نسبة مئوية هي من أعلى نسب تدريس علم الاجتماع خارج كلية الآداب (لا نستطيع أن نجزم حتى الآن ما إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمعهد الخدمة الاجتماعية).

أ ـ مادة السوسيولوجيا الحضرية والقروية: ساعتان (٢).

ب ـ منهج العلوم الاجتماعية: ساعة ونصف (١,٥).

مجموع الساعات ٣,٣٠ من أساس عدد إجمالي هو ١٦,٣٠ ساعة.

ـ يشتمل نظام الدراسة، بغية الحصول على إجازة في الاقتصاد، على سلكين بدوره وعلى خمسة اختيارات، تشمل ثلاثة منها، بصفة اخيارية محض، على درس في سوسيولوجية التنمية

حصته الزمنية ١,٥ (ساعة ونصف الساعة) أسبوعياً. إنها مادة إضافية اختيارية من بين سبع مواد أخرى.
ـ علم الاجتماع ليس حاضراً كمادة من بين المواد مثلما هو الشأن في اختيار العلوم الإنسانية أو كما هو الحال في السنة الأولى المشتركة بين تخصصات العلوم القانونية كلها.
ـ جعله مادة إضافية اختيارية، من بين مواد أخرى كثيرة، أمر يكاد يفرغه من كل معنى.
ـ إضافة إلى هذا نجد حضوراً لعلم الاجتماع على مستوى دروس السلك الثالث لطلبة شعبة العلوم الإقتصادية (سوسيولوجية التنمية) ولطلبة شعبة العلوم السياسية (علم اجتماع السياسة) في درس أسبوعي لكل واحد منهما.

بيد أن الحديث عن التدريس في كلية الحقوق يستدعي الإشارة إلى جملة من المشاكل المزمنة التي تعرفها الكليات في المغرب عموما والتي يمكن أن نوجزها في العناصر الآتية.
ضعف التجهيزات المادية: قلة قاعات الدراسة وضيقها بالنسبة للأعداد الكبيرة. نقصان كبير في قاعات المطالعة في الخزانات.

نقصان في عدد الأساتذة وتنوع في مسؤولياتهم بين التدريس والتأطير (بحوث السنة النهائية من الإجازة. دبلوم الدراسات العليا، رسائل الدكتوراه). أضف إلى ذلك مقتضيات البحث. فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن كل كلية الحقوق لا تتوفر على أستاذ خاص في علم الاجتماع، أستاذ يتفرغ لتدريس المادة للطلبة الحقوقيين وما يتطلبه ذلك التدريس فإننا سندرك الصعوبة المركبة التي يعرفها تدريس علم الاجتماع في كليات الحقوق في المغرب.

### ٧) السوسيولوجيا في كليات الآداب في المغرب:

مسألتان اثنتان يتعين الانتباه إليهما قبل الحديث عن تدريس علم الاجتماع في المغرب. كلية الآداب، بنيتها، والوظيفة التي تؤديها بالفعل. وشعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس وهو الإطار الذي يحدث ذلك الحديث بصفة مباشرة.

الإشارة إلى الصفة المزدوجة التي تحدثنا عنها في القسم السابق هي في الواقع أوضح ما تكون في هذه الكلية، في كلية الآداب. «إن الكلية مجال لتكوين باحثين في اللغات العربية والأجنبية (الفرنسية، الأسبانية، الانجليزية، الألمانية) وآدابها، إضافة إلى شعب التاريخ والجغرافيا والفلسلفة». مجالها المقتضيات النظرية والبداغوجية التي يفرضها التكوين الأكاديمي. بيد أن الملاحظ في المغرب منذ تأسيس جامعة محمد الخامس (١٩٥٧) هو أن هذه الكلية تمثل «الممول» الأول والرئيسي لوزارة التعليم من أساتذة التعليم الثانوي، وخصوصاً في السلك الثاني منها.

أما مدارس التكوين الجهوية التي أخذ عددها يرتفع بصورة تدريجية، كمراكز لتكوين الأستاذة فعملها مقتصر على تكوين أستاذة السلك الأول، وأما المدارس العليا الحالية فعملها مقتصر على تكوين أساتذة المواد العلمية. ولكن «المدرسة العليا للأساتذة» التي أحدثت سنة ١٩٦٢ كمدرسة لتكوين أطر التعليم في السلك الثاني فهي تقوم بمهمة إدارية محض. فقد كان التكوين يتم في كلية العلوم (متى كان الأمر متعلقاً بالمواد الأدبية)... والذي نتج عن هذا الوضع، بصورة مباشرة، هو أن أعداداً هائلة من طلبة الكليتين كان ممن يحمل صفة طالب أستاذ. بل إن تلك النسبة ظلت لعدة سنوات تفوق ٨٠ في المائة بالنسبة لكلية الآداب. وهذا يعني بصفة واضحة أن هذه الكلية كانت بدورها مركزاً لتكوين الأطر دون أن ينظر إليها من حيث إنها كذلك. فإذا تركنا المدرسة العليا للأساتذة جانبا، وأخذنا بعين الإعتبار كون الدولة تعمل على فتح مراكز جهوية لتغطية حاجياتها من رجال التعليم الثانوي، وأخذنا بعين الاعتبار ـ حسب التقارير الرسمية ـ الحاجة التي أصبحت أكثر إلحاحاً، فإن المنتظر أن تكون صورة كلية الآداب غير ذلك اليوم. ولكن الواقع أيضاً هو أن كلية الآداب لا تزال «الممول» الأول والأكبر للقطاع التعليمي.

هذا الواقع ليس ملموساً على مستوى الإجازة فحسب، بل ربما كان أكثر قوة على مستوى الدراسات العليا. فالسواد الأعظم من طلبة شهادة الدروس المعمقة (= السنة الأولى من السلك الثاني وهي الامتحان الواجب اجتيازه قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية. مرحلة اجتياز الموضوع وتسجيله) هو من الموظفين. بل إن هؤلاء الموظفين أستاذة في التعليم الثانوي بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ في جميع الشعب. لذلك نجد أن دروس السلك الثالث غالباً ما تنظم في نهاية الأسبوع، أخذاً لوضعية هؤلاء الطلبة بعين الاعتبار. إن الكلية ليست إذن معهدا عالياً ولا منتدى لحلقات دراسية تحضرها نخبة أو قلة، ولكنها مجال حيوي في تكوين الأطر.

داخل هذه البنية العامة، وكأحد مكوناتها، توجد شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس وهي التي يتعين أن نتعرف عليها في صورة مجملة كتمهيد ضروري للحديث عن قسم علم الاجتماع.

مرّ الحصول على الإجازة في الفلسفة مثلما هو الحال في باقي الشعب الأخرى بمرحلتين. الأولى، هي المصطلح على نعتها بالنظام القديم، والثانية، هي النظام الحالي. ابتدأ العمل بالنظام الأول مع بداية الكلية، وانتهى العمل به مع بداية السبعينات. والنظام الحالي هو الذي أعقب الأول مباشرة. يقتضي النظام الأول التوفر على جذع مشترك في جميع المواد مع تغليب نسبي لاختيار التخصص. مدة هذا الجذع المشترك سنة واحدة يتعين بعدها الحصول على مجموع من الشهادات (= في الفلسفة: شهادة الأخلاق وعلم الاجتماع، شهادة علم

النفس، شهادة الفلسفة العامة والمنطق). أما النظام الحالي فيقوم على اعتبار التخصص ابتداء من السنة الأولى إضافة إلى تعويض نظام الشهادات بالسنوات، والتخصص في النظام الحالي غير الاختيار.

الإجازة في الفلسفة شهادة واحدة والاختيارات ثلاث. يبتديء الاختيار ابتداء من السلك الثاني. فالطالب الحاصل على الإجازة في علم الإجتماع هو إذن طالب درس الفلسفة أساساً. والأخذ بالتخصص يكون في الدراسات العليا أيضا.

تلك هي محددات الإطار العام لتدريس علم الإجتماع في كلية الآداب. بيد أنه تجدر الملاحظة إلى كون تخصص علم الاجتماع يعتبر ـ من الناحية العددية ـ أكبر الأقسام الثلاث. (انظر الجدول رقم ١) كما أنه كان يعتبر في عدد السنوات من أكبر أقسام الكلية من الناحية العددية (نفس الجدول). ولعل هذا المؤشر وحده يغنينا عن كل تعليق.

هذه المعطيات السابقة تنعكس على الدراسات العليا أيضاً، فبالرغم من الصعوبات والعراقيل العديدة التي تصادف طلبة هذه الدراسات، فإنهم في الغالب أساتذة في التعليم الثانوي، يعملون في مناطق قد يصل بعدها عن الكلية عدة مئات من الكيلومترات لأن عمل الأستاذ لا ينتهي في المدرسة بل لعله يبتديء خارجها في أغلب الأحيان مما يعني أن عمله يستنزفه استنزافاً شديداً. أضف إلى ذلك المشكلات المادية التي يطرحها التنقل بين مقر العمل وبين الكلية أسبوعياً وما تقتضيه دروس السلك الثالث من أبحاث وعروض ومن مساهمة في التركيب الجماعي للدروس. رغم هذا كله فالملاحظ هو ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في الدراسات العليا عموماً واضطراد ذلك الارتفاع مع تقدم السنوات، وهو أيضاً النسبة المئوية الهامة لطلبة علم الاجتماع في تلك الدراسات (انظر الجدول رقم ٢).

يتلقى طلبة السنة الأولى من الإجازة في شعبة الفلسفة وعلم الإجتماع وعلم النفس مدخلا إلى علم الاجتماع: هو عبارة عن درس أسبوعي حصته الزمنية ٣ ساعات يتعاون على إنجازها استاذان على الأقل. ويتلقى طلبة السنة الثانية درساً أسبوعياً (قضايا مختارة في علم الاجتماع، حصته الزمانية ساعتان) أما بالنسبة لطلبة السلك الثاني من تخصص علم الاجتماع فيتلقون دروساً على النحو التالي:

**السنة الأولى**

| | |
|---|---|
| علم الاجتماع التخصصي | ساعتان (٢) |
| الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية | ،، ،، |
| (قضايا مختارة) | |
| علم الاجتماع العالم العربي | ،، ،، |

| | |
|---|---|
| علم الاجرام | ،، ،، |
| علم الاقتصاد | ،، ،، |
| علم النفس الاجتماعي | ،، ،، |

**السنة الثانية**

| | |
|---|---|
| مناهج البحث الاجتماعي | ساعتان (٢) |
| الإحصاء العام وعلم السكان (مطبقة على العالم العربي) | |
| علم الاجتماع القروي | ،، ،، |
| علم الاجتماع الحضري | ،، ،، |
| علم الاجتماع الصناعي | ،، ،، |
| بحوث ومناظرات | ،، ،، |
| النظريات الاجتماعية | ،، ،، |

يتلقى الطلبة هذه الدروس في صورة محاضرات وعروض ونصوص، يمكن أن نجمل الملاحظات حولها على النحو التالي:

أ ـ غياب البحث الميداني والدراسات التي يشارك الطلبة في إنجازها.

ب ـ قلة العروض التي يقدمها الطلبة.

ج ـ يقوم التكوين في التلقين. الطالب مستمع سلبي في الغالب.

إن الأساتذة واعون بهذا المشكل، وهم في الغالب غير راضين عن صورة التدريس ولكن الواقع الذي تعيشه الكلية،واقع الصعوبات من النوع الذي تحدثنا عنه بالنسبة لكلية الحقوق، كل هذا يجعل من المتعذر اختيار طريق مغاير.

تتوج دروس الإجازة ببحث يكون الطالب مطالباً بإنجازه، والشعبة تتوفر حاليا على ذخيرة كبيرة من البحوث التي تتناول مجالات كثيرة.

إن تلك البحوث ظلت تتراكم دون أن يتم التفكير في القيام بتقويم إجمالي لها. وفي الموسم الجامعي الماضي قام مجموعة من الطلبة تحت إشراف أحد الزملاء من أساتذة الشعبة بمحاولة تقويم أولي لحصيلة البحوث التي قام طلبة قسم الاجتماع بإنجازها منذ سنة ١٩٧٢ وحتى الموسم الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١[٢٥].

يمكن القول إجمالا بأن مختلف البحوث المقدمة من طرف الطلبة خلال الفترة المشار إليها تنقسم إلى أربعة أصناف رئيسية.

أ ـ بحوث قطاعية (شملت التجار الصغار، الصناعة التقليدية، التعليم، التصورات العامة حول الإدارة، الموظفين الصغار).

ب ـ بحوث تناولت ظواهر اجتماعية مثل: الهجرة، التنشئة الاجتماعية، السلطة والتمايز الاجتماعي، الحركة الوطنية، السيبة، التراث الشعبي.

ج ـ بحوث تدور حول الشخصية المغربية: الإنسان المغربي من خلال وسائل الاتصال، من أجل رسم خريطة ثقافية أيديولوجية، المرأة والشباب.

د ـ بحوث تتناول موضوعات مختلفة تتعلق بمختلف مجالات علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الديني، علم الاجتماع الصناعي، وبحوث ذات طابع نظري.

وقد قام هذا الفريق من الطلاب بتهيئة عدد من الجداول التي تتعلق بتلك البحوث: من حيث المحاور التي تتناولها حسب السنوات، مما يظهر ارتفاع الخط البياني لبعض البحوث في بعض السنوات، (ينظر الجدول رقم ٣) وجداول الأصناف الرئيسية (الجدول رقم ٣، ٤).

## خـاتـمـة

جعلنا الحديث عن تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم العالي في المغرب يندرج تحت هذا العنوان المزدوج: التنمية وتكوين الأطر. وقد حاولنا أن نبين في مقدمة هذه الدراسة كيف أن هذا الربط بين التنمية وتكوين الأطر كان ضرورة فرضها واقع البلاد غداة الاستقلال، فكان الشعار الموجه لكل التصاميم التي عرفتها البلاد، وكان إنشاء كل المعاهد العليا التي وقفنا عندها النتيجة العلمية لذلك الشعار. بيد أن تكوين الأطر، كما حاولنا أن نشرح ذلك من وجهة نظرنا، يتطلب وعياً كاملاً بأهميته وخطورته، أي بالأدوار المطلوب منه أداؤها. هو يعني في نهاية المطاف، إدراك هذه الصلة الضرورية التي تقوم بين الاقتصادي والاجتماعي. هنا يكون علم الاجتماع مدعوا لأن يلعب دوراً كبيراً وحاسماً، وهو مهيأ لذلك الدور وأهل لهذا السبب المزدوج. أولا لأنه استطاع أن يثبت فعاليته وشجاعته في التعبير عن الواقع، وفي إدراك الضوابط التي تحكمه، فهو يسعى إلى استخلاص الظواهر الموجودة في ذلك الواقع، وإلى التعبير عن ضوابطها، في صورة قوانين قابلة للمعرفة نظرياً، وقابلة للتطبيق عملياً، وثانياً لأنه استطاع أن ينجح كعلم تعددت المجالات التي تهتم به، أن يحقق تطوراً عاماً لذاته كعلم ـ عندما استطاع أن ينجح في قطاعات جديدة غير التي انطلق منها، وأن يواكب سير التطور الذي خلقه واستطاع بالمقابل أن يفيد تلك القطاعات عندما يمدها بأدوات عمل جديدة ومناسبة.

ما الذي يمكن أن نقوله إجمالاً، عن علم الاجتماع في المؤسسات المشار إليها؟ عن الدور الذي يتعين عليه، نظرياً، القيام به؟ هل استطاع أن يحقق نجاحاً؟ هل صادفه الإخفاق أكثر من النجاح؟ أم أنه مُني بإخفاق عام ومرير؟

حاولنا في الصورة المتنوعة التي اجتهدنا في صياغتها انطلاقا من عمل ميداني أساساً، أن نظهر كيف أن الإخفاق كان من نصيب علم الاجتماع أكثر مما خالفه النجاح، بل ربما كان من باب المزايدة الرخيصة أن يكون الحديث عن نجاح واردا. لم يكن حكمنا هذا حكماً اعتباطياً، وإنما كان حكماً موضوعياً، فيما نعتقد لأنه حاول إظهار الأسباب، أي توضيح العراقيل التي تقوم في وجهه، تلك العراقيل ترجع إجمالاً، إلى أحد سببين اثنين:

١ـ طغيان الفكر التقنوقراطي المتطرف، الفكر الذي يعتقد أنه يمكن تسيير العالم بالمعادلات والأرقام، واعتبار الإحصاء والاقتصاد وحدهما عاملين كافيين في كل تحليل وفي كل تخطيط فكأنه مصاب بعمى لوني لايجعله يدرك العالم الإنساني في تنوع مشاكله وتداخل قضاياه، هذا الفكر ينعكس على مستوى التخطيط للبرامج التعليمية في مدارس تكوين الأطر المتنوعة من النوع المشار إليه.

٢ـ سبب ثان يرتبط بواقع «التخلف» بكيفية مباشرة. إن أحد المظاهر الكبرى المميزة لمجتمع العالم الثالث هو أنه مجتمع لم يحلل التحليل الكافي، عالم لم يخضع للتشريح العلمي والضروري. هذا التخلف نلمسه على مستوى التصور، أي على مستوى التخطيط، كما نلمسه على مستوى التسيير.

على مستوى التخطيط، لأنه يقع في الأغلاط التي يقع فيها الفكر المرسوم أعلاه بالفكر التقنوقراطي. هو لايفكر ـ على سبيل المثال ـ في القيام بأبحاث ميدانية تتعلق بالحياة الاجتماعية في جانبها الإنساني الاجتماعي، أو هو لاينتبه إلى الأبحاث التي تم إنجازها في هذا الصدد. عملياً نجد الصلة منقطعة بين الجامعة (الأساتذة الباحثين والطلبة) وبين المسؤولين عن التخطيط ـ والحال أن هناك أبحاثاً قام بها طلبة مبتدئون، لا يتوفرون إلا على وسائل بدائية ويخضعون لمقتضيات زمنية تلزمهم نوعا من السرعة حقاً، بيد أن تلك الأبحاث في مختلف القطاعات التي قامت فيها، تظل رائدة أولاً، ووحيدة ثانياً (انظر الجدول رقم ٣). إن المفروض أن تؤخذ أبحاث مماثلة بنوع من الجدية، وأن يتم العمل على تعميقها وتطويرها من طرف القطاعات التي يرجع إليها أمر محاور البحوث المشار إليها.

لعل الخطوة الأولى نحو الخروج من التخلف بالفعل تقوم في الوعي بذلك التخلف، في معرفة الأسباب وإدراك العلاقات في المراجعة النقدية المستمرة أكثر من الوقوع في شرك دغدغة والرضا لرض الزائف عن النفس. في البحث عن مواطن النقص والضعف أكثر من الإشادة بمظاهر القوة. ولعل أكثر مواطن النقص سواء، بالنسبة لعلم الاجتماع الذي يهدف

إلى خدمة التنمية، ويصبح أن يكون علماً لها وبها، هو أن تقوم في وجهه العراقيل التي تحول بينه وبين تحقيق الأدوار التي تطلب منه التنمية أن يقوم بها.

جدول رقم (١)
طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بالرباط (الإجازة)
١٩٧٣/١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٢

| الموسم الجامعي | إجمالي طلبة الكلية | أجمالي طلبة شعبة الفلسفة | النسبة المئوية لطلبة الفلسفة بالنسبة لطلبة الكلية | إجمالي طلبة السلك الثاني في الكلية | طلبة قسم علم الاجتماع في السلك الثاني | النسبة المئوية لطلبة علم الاجتماع بالنسبة لطلبة الفلسفة إجمالاً في السلك | طلبة الفلسفة في السلك الثاني إجمالاً | النسبة المئوية لطلبة العلم الاجتماع بالنسبة لإجمالي طلبة الكلية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧٤-١٩٧٣ | ٣٥٠٩ | ٧٠٩ | ٢٠,٢٠ | ٤٩٤ | ١٦ | ١٤,٨ | ١٠٨ | ٣,٢٩ |
| ٧٥-١٩٧٤ | ٤٢٥٢ | ٧٧٤ | ١٨,١٠ | ٧٦٥ | ٧٨ | ٤٣,٨٢ | ١٧٨ | ١٠,١٩ |
| ٧٦-١٩٧٥ | ٤٩٩٦ | ١٠٦٢ | ٢١,٢٥ | ١١٤٩ | ٨٤ | ٢٧,٦٣ | ٣٠٤ | ٠٧,٣ |
| ٧٧-١٩٧٦ | ٥٣٤٢ | ١٣٤٨ | ٢٥,٢٣ | ١٣٩٨ | ١٤٥ | ٣٩,١٩ | ٣٧٠ | ١٠,٣٧ |
| ٧٨-١٩٧٧ | ٦٩٨٨ | ١٨٤٣ | ٢٦,٣٧ | ١٦٨٥ | ٢١١ | ٤٥,١٨ | ٤٦٧ | ١٢,٤٥ |
| ٧٩-١٩٧٨ | ٧٤٢٤ | ١٨٧٦ | ٢٥,٢٧ | ٢١٣٧ | ٢٧٤ | ٤٤,١٦ | ٦٤٣ | ١٣,٢٩ |
| ٨٠-١٩٧٩ | ٩٤١٤ | ٢٢٨٠ | ٢٤,٢١ | ٢٧٥٩ | ٣٨٠ | ٤٦,٢٨ | ٨٢١ | ١٣,٧٧ |
| ٨١-١٩٨٠ | ١٣.٣٩٣ | ٢٣٢٥ | ١٧,٣٦ | ٣٠٥٢ | ٤٠٥ | ٤٨,٧٣ | ٨٣١ | ١٣,٢٧ |
| ٨٢-١٩٨١ | ١٢.٤٨٤ | ٢٠٦٧ | ١٦,٥٥ | ٣٤٥٧ | ٣٩٦ | ٤٧,٠٣ | ٨٤٢ | ١١,٤٥ |

جدول رقم (٢)
طلبة علم الاجتماع في كلية الآداب بالرباط (السلك الثالث)
٨٢/١٩٨١ - ٧٧/١٩٧٦

| الموسم الجامعي | شهادة استكمال الدروس | | | دبلوم الدراسات العليا | | | الدكتوراه | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | النسبة المئوية لطلبة علم الاجتماع في الكلية | شعبة الفلسفة | قسم الاجتماع | النسبة المئوية لطلبة علم الاجتماع في الكلية | شعبة الفلسفة | قسم الاجتماع | طلبة الكلية إجمالا | شعبة الفلسفة | قسم الإجتماع | النسبة المئوية لطلبة علم الإجتماع في الكلية |
| ٧٧-١٩٧٦ | ٩٤٧ | ١٧٥ | ٧٥ | ٩,٢ | ٥٧ | ٢٠ | ١٣٩ | ٤ | ١ | ٧,١ |
| ٧٨-١٩٧٧ | ٨١١ | ١٤٩ | ١٢٣ | ١٠,٩٣ | ٤٥ | ١٢ | ١٧١ | ٢ | ١ | ٥,٥ |
| ٧٩-١٩٧٨ | ١١٢٥ | ٢٥٠ | ١٦٠ | ١٣,٤٧ | ٤٢ | ١٢ | ١٨٥ | ٢ | ١ | ٨ |
| ٨٠-١٩٧٩ | ١١٨٨ | ٢٩٤ | ١٥٣ | ١١,٦٥ | ٤٠ | ٢١ | ٢١٤ | ٤ | ٢ | ١٢,٥ |
| ٨١-١٩٨٠ | ١٣١٣ | ٢٧٢ | ١٧١ | ١١,١٩ | ٤٨ | ٣٢ | ١٩٦ | ٤ | ٢ | ٥,٨٨ |
| ٨٢-١٩٨١ | ١٥٢٨ | ٢٩٨ | | | | | ٢١٦ | ٢ | ١ | |

جدول رقم (٣)

محاور البحوث حسب السنوات

| المحاور | ٧٢ ٧٣ | ٧٣ ٧٤ | ٧٤ ٧٥ | ٧٥ ٧٦ | ٧٦ ٧٧ | ٧٧ ٧٨ | ٧٨ ٧٩ | ٧٩ ٨٠ | ٨٠ ٨١ | أخر | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التجار الصغار | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ٣١ | ٠ | ٠ | ٠ | ٣٢ |
| الصناعة التقليدية | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ٢٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢٤ |
| التعليم | ٠ | ٠ | ٣ | ٧ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٢ |
| التصورات حول الإدارة | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٦ | ٠ | ٦ |
| الموظفون الصغار | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ١٤ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ١٦ | |
| الهجرة والأحياء الهامشية | ٠ | ٠ | ١ | ٢ | ٠ | ١ | ٣ | ٤ | ٣ | ١ | ١٥ |
| الاجرام | ٠ | ١ | ٣ | ١ | ٠ | ٤ | ١ | ١ | ٠ | ٢ | ١٣ |
| التنشئة الاجتماعية | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ٢ | ٢ | ٣ | ٠ | ١٠ |
| السلطة والتمايز الاجتماعي | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١١ | ٠ | ١١ |
| الحركة الوطنية | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٩ | ١٤ | ٢ | ٢٥ |
| السيبة | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٩ | ٠ | ٩ |
| التراث الشعبي | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٠ | ١ | ١ | ١ | ٢ | ١ | ٨ |
| نحو البحث عن خريطة | | | | | | | | | | | |
| أيديولوجية | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٨ | ٠ | ٨ | |
| الانسان المغربي من | | | | | | | | | | | |
| خلال وسائل الاتصال | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١٣ | ٠ | ٠ | ١٣ |
| المرأة | ٠ | ٠ | ٧ | ٧ | ٤ | ٢٢ | ١٣ | ١٣ | ١٦ | ٢ | ٨٤ |
| علم الإجتماع الصناعي | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ٠ | ٤ | ٠ | ٠ | ٠ | ٥ |
| بحوث مختلفة | ٠ | ١ | ١ | ١ | ٣ | ٤ | ٥ | ٣ | ١٠ | ٠ | ٢٨ |
| المجموع | ١ | ٢ | ١٧ | ٤٨ | ٢٨ | ٥٧ | ٦١ | ٥٧ | ٧٦ | ٩ | ٣٥٦ |

جدول رقم (٤)

البحوث التي تتناول الظاهرة الإجتماعية

| المحاور السنوات | ٧٢ | ٧٣ ٧٣ | ٧٤ ٧٤ | ٧٥ ٧٥ | ٧٦ ٧٦ | ٧٧ ٧٧ | ٧٨ ٧٨ | ٧٩ ٨٩ | ٨٠ ٨٠ | ٨١ | آخر | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهجرة والأحياء الهامشية | | ٠ | ٠ | ١ | ٢ | ٠ | ١ | ٣ | ٤ | ٣ | ١ | ١٥ |
| السيبة | | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٩ | ٠ | ٩ |
| التنشئة الاجتماعية | | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ٢ | ٢ | ٣ | ٠ | ١٠ |
| الإجرام | | ٠ | ١ | ٣ | ١ | ٠ | ٤ | ١ | ١ | ٠ | ٢ | ١٣ |
| السلطة والتمايز الاجتماعي | | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ١١ | ٠ |
| الحركة الوطنية | | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٩ | ١٤ | ١ | ٢٤ |
| التراث الشعبي | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٠ | ١ | ١ | ١ | ٢ | ١ | ٨ | |
| المجموع | ١ | ١ | ٦ | ٤ | ١ | ٦ | ٧ | ١٧ | ٤٢ | ٥ | ٩٠ | |

## الهوامش

(١) التصميم الثلاثي (١٩٦٥-١٩٦٧)، وزارة الاقتصاد الوطني والمالية بالمغرب، (الصفحة ٦٤ من النص الفرنسي).

(٢) هذه مسألة معروفة في منظور الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي. وفي حالة المغرب كان التعبير عنها يتم في شكل تمييز بين «المغرب النافع» و «المغرب غير النافع». طبيعي أن تعبيد الطرق وتشييد بعض المؤانيء والسدود كان يخضع لهذا المنظور.

(٣) التصميم الخماسي (١٩٨١-١٩٨٥) - منشورات وزارة التخطيط والتنمية الجهوية.
الجزء الثاني - الصفحة ٥٨ (النص الفرنسي).

(٤) المرجع السابق - صفحة ٨١.

(٥) أورده محمد بن الحسن الوزاني في الجزء الأول من مذكراته (التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية)، ص ٢٤٤.
منشورات مؤسسة محمد الحسن الوزاني، طبع دار الغرب الإسلامي - بيروت.

(٦) انظر «الحوليات المغربية لعلم الاجتماع» (السنة ١٩٧٠) الصفحة ٣٥ وما بعدها.

7- Abdelkabir Kahtibi - **Bilau de sociologie au Marac.**
(Publication del L, association pour la recherche eu Sciences humaines). Rabat- 1967-P.11.

(٨) حول «البعثة العلمية في المغرب» ونشاطها، انظر:
E - Burcke - la missiou scientifique au Naroc in **«Actes de Durham»** (recherches receute sm le Darac moderne
Publication B.E.S.M./ P.P 37-56.

(٩) أورده عبدالكبير الخطيبي في الصفحة ١٠ من الدراسة المشار إليها آنفا «حصيلة علم الاجتماع في المغرب»...

10- Michausc - Bellaire - la sociologie Marocaine in **«les archives marocalnes»** (PP 294-295)
(منشورات إدارة شؤون الأهالي ومصلحة الاستعلامات - قسم السوسيولوجيا)

(١١) انظر: تقرير النشاط السنوي للموسم الجامعي ١٩٧٧-١٩٧٨، الصادر عن «معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة» في الرباط.

(١٢) مثال ذلك: سوسيولوجيا التنمية (١٠ ساعات)، الطبوغرافيا (٤ ساعات). انظر المرجع السابق.

(١٣) مقابلة مع الدكتور أحمد الزكاري، أستاذ علم الاجتماع في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

(١٤) انظر تقرير النشاط السنوي المذكور آنفا.

(١٥) مرسوم وزاري بإحداث المعهد العالي للصحافة. انظ «الجريدة الرسمية» المغربية عدد ٣٣٨٩.

(١٦) تقرير المعهد العالي للصحافة المقدم للتصميم الخماسي الحالي. (الصفحة ٣).
انظر أيضا - الصفحات ٢٦١-٢٧٠ (القسم الثالث من نفس المرجع).

(١٧) مقابلة مع الدكتور مكي بن طاهر، الأستاذ بالمعهد.

(١٨) التصميم الخماسي الحالي.. نفس المعطيات السابقة.

(١٩) إشارات حول **«المعهد الوطني للإحصاء التطبيقي» - منشورات كتابة الدولة في التنمية الجهوية والتخطيط الصفحة (٩)، الصفحة (١٩).**

(٢٠) القانون الداخلي للمعهد الوطني للعمل الإجتماعي بطنجة (الفصل الثاني).
(٢١) مذكرة تقديم مشروع قانون تأسيس المعهد الوطني للعمل الاجتماعي (باللغة الفرنسية).
(٢٢) مذكرة حول التأطير والتكوين في المعهد (بالفرنسية).
(٢٣) **دروس علم الاجتماع في المعهد هي: مدخل إلى علم الاجتماع، مدخل إلى العمل الإجتماعي**، إدارة المصالح الإجتماعية.
(٢٤) انظر الجريدة الرسمية (العدد ٣٤٤٠). المرسوم المتعلق بإصلاح نظام الدراسات والامتحانات في كليات العلوم الاقتصادية والإجتماعية.
(٢٥) «**فصيلة الدراسات السوسيولوجية**».
بحث جماعي للحصول على شهادة الإجازة خلال الموسم الجامعي (١٩٨١-١٩٨٢).
أنجزه فريق من طلبة السنة الرابعة في قسم الاجتماع في كلية الآداب في الرباط تحت إشراف الأستاذ الدكتور مكي بن الطاهر.

## أهم المراجع الدراسية

### أولا ـ باللغة العربية

(١) محمد بن الحسن الوزاني ـ التاريخ السياسي **للحركة الوطنية المغربية**، منشورات مؤسسة محمد الوزاني/ طبع دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.
(٢) **الحوليات المغربية لعلم الاجتماع** (١٩٧٠)، منشورات المجلة المغربية للاقتصاد والإجتماع.
(٣) حصيلة الدراسات السوسيولوجية، بحث جماعي لنيل شهادة الإجازة في علم الاجتماع (١٩٨١-٨٢) تحت إشراف الدكتور مكي بن الطاهر (مرقونة على الراقنة).
(٤) الجريدة الرسمية المغربية (بعض أعداد).
(٥) «**إشارات حول المعهد الوطني للإحصاء التطبيقي**»، منشورات كتابة الدولة في التنمية الجهوية والتخطيط ـ الرباط.

### II -eu laugue francaise

1- Abdelkabin Katibi - **Bilau de sociologie au Maroc** (Publications de L'association pour recherche eu recherche eu sciences humaines - Rabat. 1967).

2- E. Burcke - la missiou scientique au Naroc in «**actes de Durham**» recherches receutes sure le Noroc Nodem. B.E.S.M.

3- Michausc - Bellaire - la sociologie in **«les archives marocaines».** Paris, 1925.

4- Institut national Hussau II.

rappart d' activite (2977-1978)

5- Plaus: Triennal **1(965-1967) - Quinquennal (1981-1985)** (publication du government marocain).

6- **Note relative au frojet de creation de l'I.N.A.S (institut national de l'assistance sociale).**

# Development and Education: The Teaching of Sociology in Institutions of Higher Education in Morocco

**By**
**Said Bensaid**

The aim of this paper is to draw attention to the following issue: sociology today plays a vital role in the socio-economic life of developed counfties, and there seems to be an intimate relationship between the development of sociology as a science and the development of the social and professional sectors that constitue the object of study of sociology. It seems then that this sceince has an important role to play in the struggle for develoment in the Arab world.

Dealing with this issue is certainly beyond the scope of the present paper, which consitutes a report on some preliminary fieldwork carried out during the academic year 1981-1982. Our objective here is rather to make the Arab reader aware of the issue through an examination of the case of Morocco as far as education and training are concerned. We have thus examined the syllabi and methods used in teaching sociology in six of the most important institutions of higher education in Morocco (Faculty of Law, Faculty of Letters, the School of Agronomy and Veterinary Science, the School of Statistics and Applied Economics, the School of Journalism, and the School of Social Work). Our aim was to evaluate the content and validity of the sociology courses in these institutions and to compare them to the stated training objectives of the Schools.

We believe that what stands out as the result of this work is the discovery of a huge discrepancy between the great amount of interest that was paid to socilogy by the French colonizers who wanted to reinforce their domination of the country, and the very little importance that is given to the subject in independent Morocco as it is revealed by the trivial sociologyical training offered by institutions of higher education.